

اقتصاد

فوق الطاولة

بوتين ينتصر لـ«غاز بروم» وينتقم للجغرافية السورية

علي هاشم

مع إعلانها تأسيس شركة روسية يوانية لد أنابيب الغاز، حسمت روسيا إحدى أعنف معارك الدفاع عن «السيول الجنوبي» الذي سينقل غازها من مكامنه إلى جنوب أوروبا، تكتيتها الدفاعي في وجه الاستماتة الأميركية لقطعها عند كل حدود، ارتكز لما يشبه «تجزئة العقد» وتلزمه على أجزاء لكل دولة يخترق الأنابيب أراضيها، فأضحى اسمه في تركيا «السيول التركي»، كما سيكون لليونان اليوم «سيلها» الخاص.

لسبب معلن، اختطف الأميركي أوكراينا من الحضان الروسي قاطما «السيول الجنوبي» عند شواطئ البحر الأسود، الدولة السوفييتية السابقة التي تنقلت بانتظام ما بين الحضانين الغربي والروسي خلال العقود الماضية، تشكل حلقة وصل الأنابيب التي يرى الرئيس فلاديمير بوتين من فواتها حلقة الحضور الروسي التام في الفضاء الأوراسي بعدما يتلاقى «السيول الجنوبي» بتوهمه «الشمالي» الذي تنفص من خلاله روسيا هواء أوروبا الشمالية من أسفل البلطيق.

في تشرين الثاني الماضي، ومع انتزاع «الثورة الأوكرانية» العملية للغرب السلطة في البلاد، تلت بيانها الأول بوقف مشروع «السيول الجنوبي» الذي كان مخططا أن يمرر الغاز الروسي إلى بلغاريا- ومرورا بها- فصربيا وهنغاريا والنمسا وإيطاليا.. وكما استخدم صهيانية الغرب تنظيم القاعدة (عدو مصالحهم المقترض) لتقطيع أوصال مرمرات الطاقة عبر سورية والعراق، كذا استعملوا في أوكرانيا (النازيين الجدد) الذين لطلما سوقوا عداوتهم لهم على خلفية (المحرقة).. استوعب بوتين الصدمة، ونقل المشروع بخفة جنوبا تحت اسم «السيول التركي»، وبعدها بأسابيع أعلنت حكومة ماركسية سدة السلطة اليونانية فأضحت أنابيب الغاز الروسية سالكة مجدداً إلى أوروبا عبر تركيا فالليونان.

في الأسابيع الماضية، شهدت اليونان ماراتونا محموما من التصريحات حول ديونها، قدم الأميركي- وبكل عناية- جزرة جدولتها وعمما دفع اقتصادها للانهيار إن هي مضت إلى تمرير «السيول الجنوبي»، تفرغت الفوضوية الأوروبية تماما لنقل الخازنين إلى دولتها العضوا.. منتصف الأسبوع الماضي، ذهبت اليونان للتهديد بالخروج من منطقة اليورو، مظهرة نهائية خيارها الروسي الذي اتضح- بجلاء- نهاية الأسبوع..

انتصر بوتين في معركة أوكرانيا، لكن عبر اليونان وتركيا، إلا أن للحرب جيهاث أخرى على شواطئ قزوين التي يسعى الأميركي لاسترجار غازه- بيلا للروسى- إلى أوروبا عبر أنابيب «تانايب» التي تفنقر للجديوى ما لم يتدفق عبرها غاز تركمانستان أو إيران.. الأخيرة لا تبدو متشجعة لتسريح الأنبوب عبر برها رغم تلميح سفيرها في أنربيجان للمشارضي بقبول (مناقشة الفكرة).

بقي غاز تركمانستان الذي يتطلب نقله مد «تانايب» عبر قزوين.. أمس الأول، هددت الخارجية الروسية علنا بأن (إنشاء أنابيب عابرة لبحر قزوين سيقوض الثقة بين الدول المصلحة عليه).. الرسالة لتركمانستان طبعاً.

حتى الآن، لجعت روسيا الأطماع الأميركية في معادلة أنابيب الطاقة عبر أوراسيا.. في سورية، حيث ذهب الغرب إلى تقويض حيويتها ضمن معادلة الطاقة بعد إخفاقه في الهيمنة عليها، تشكل مشاريع ك«تانايب» شمالاً أو تلك التي يزعم مدنها جنوباً، إهمالاً متزايداً جغرافيتها.. وفق ذلك، يتظاهر «السيول الجنوبي» الذي ينهك جدوى المشاريع الأخرى الواصلة من الخليج والعراق إلى أوروبا كانتقام للجغرافيا السورية ممن سعى ومازال أحذقها من معادلة الطاقة.. لتبدو (مجدداً) المصالح السورية معلقة- بطريقة ما- بالمصالح الروسية أكثر من أي مكان آخر في العالم.

٢٠٠ تاجر يخالف كل نهار في سورية

«شقيقة» يشترون السلع من صالات التدخل الإيجابي ويسعونها على البساطات!

وبالعودة إلى مصدريها في وزارة التجارة الداخلية والذي أكد أن عناصر دوريات حماية المستهلك يتابعون خلال وجودهم الدائم في الأسواق وبين الفعاليات التجارية مثل هذه المواد القادمة عبر الخط الإجمالي الإيراني حيث يتم التعامل مع المخالف وفق الأنظمة المعمول بها من تنظيم ضبط بحقه ومصادرة البضاعة وحجزها لدى مديرية التموين المختصة وإحالة المخالف في بعض الحالات إلى القضاء وحجز السيارة في حال كان يستخدمها لبيع هذه المواد.

في حال كان يستخدمها لبيع هذه المواد. من جانبه اعتبر رئيس جمعية حماية المستهلك بدمشق عدنان دخاخي أن مثل هذه الظاهرة تعطل عمل مؤسسات التدخل الإيجابي وتحرم المواطن جزءاً من حقه في الحصول على مواد شديدة الطلب من منافذ هذه المؤسسات وبأسعار معتدلة ومنخفضة عن الأسواق وخاصة أن الحكومة تسعى جاهدة لتوفير هذه المواد وتأمينها للمواطن وكسر حالات احتكارها من قبل بعض التجار وخاصة المواد الغذائية والتي يحتجها المواطن في حياته اليومية.

وفي إشارة إلى ارتفاع معدل المخالفات التومينية يكشف مسؤول الوزارة إلى أن عدد التجار المخالفين والذين تم تنظيم ضبوط تومينية بحقهم وصل منذ بداية العام الحالي تجاوزت ٢٦٦٠٠ مخالف وما يقرب من معدل ٥٢٠٠ مخالفة لكل شهر ونحو ٢٠٠ مخالفة لكل يوم وأن معظم هذه المخالفات تتعلق بعدم الإعلان عن الأسعار. مشيراً إلى أن هذا الرقم الكبير لعدد المخالفات للعام الحالي يعبر عن حالة خلل واستغلال متزايدة في الأسواق وخاصة لجهة استغلال تباين أسعار صرف الليرة أمام الدولار وكثرة ارتفاع وهبوط الأسعار.



السكر يتم تحديد كمية البيع لكل شخص بـ ٢ كغ ومادة السمن بنحو (٦ كغ) على شكل كرتونة فيها علب من وزن ١ إلى ٢ كغ. وأضاف حمود أن بعض الشكاوى التي وردت حول استرجار كميات كبيرة من هذه المواد من منافذ الاستهلاكية كان يتضح بعد التحقيق فيها أن مجموعة من الأفراد أو الأسر بعد شرائها لاحتياجاتها من صالات الاستهلاكية تجتمع وتحمل هذه البضائع في سيارة واحدة مشتركة في سبيل تخفيف أجرة النقل.

ليكون بعيداً عن الرقابة والمساءلة. وحول آليات المعالجة لمثل هذه الظاهرة أوضح حمود أنه يتم اتخاذ كافة الإجراءات النافذة بحق أي عامل في الصالات ومنافذ البيع يثبت عليه إخراج أو تسهيل خروج مثل هذه المواد بطرق غير مشروعة إضافة إلى الحد من ظاهرة الاسترجار الكبير للمواد ذات الميزة السعرية المنافسة وإتاحة الفرصة لأكثر عدد من المستهلكين للاستفادة منها حيث يتم تحديد كميات البيع لمثل هذه المواد لكل مستهلك مثال على ذلك مادة

تشميل ذوي المتقاعدين المفقودين بالإعانة الشهرية

رواتب تصرف لأشخاص في ذمة الله!!

يستغلون الظروف الحالية السائدة في القطر ويقومون بصرف معاشاتهم لأكثر من مرة، في أكثر من محافظة. مؤكداً أن المؤسسة فور اكتشاف أي مخالفة مرتبطة تتخذ الإجراءات اللازمة من أجل تحصيل المبالغ التي تم صرفها دون وجه حق، مشدداً على دور إعلام المؤسسة بواقعة الوفاة وبصورة فورية لتحصيل حقوق الدولة التي تم صرفها من هؤلاء الأشخاص.

ويعد انقضاء خمسة عشر يوماً وفي حال عدم وجود أي معلومات عن المفقود يتم صرف إعانة الوفاة لذوي المتقاعدين. وعن وجود مخالفات مرتبطة من ذوي الموظفين والمتقاعدين المتوفين الذين يقومون بصرف رواتبهم ومعاشاتهم دون إعلام المؤسسة بواقعة الوفاة أكد الخليلي وجود مثل هذه الحالات، إضافة إلى وجود بعض الأشخاص الذين

للمتقاعدين بسبب الظروف السائدة في القطر ما استوجب صدور قرار يحل مشكلة ذوي المتقاعدين المفقودين. وأكد الخليلي أن الإجراءات المتبعة للحصول على الإعانة لذوي المتقاعدين هي الإجراءات المتبعة نفسها من ذوي الموظفين المفقودين بأن يتقدم ذوو المتقاعدين المفقودين ببطاقة ضريبة الوفاة التي يتم بعد ذلك الإعلان من المؤسسة بواسطة الصحف الرسمية

محمد راكان مصطفى

كشف المدير المكلف تسير أمور المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية زياد الخليلي لـ«الوطن»، عن صدور قرار وزاري يتم بموجبه صرف إعانة وفاة لذوي المتقاعدين المفقودين أسوة بالمواطنين المفقودين. مع إشارته إلى إصدار وزير العمل لهذا القرار تنجته لتكرار وجود حالات فقدان

وزير السياحة لـ«الوطن»: مقترضون متعثرون لا يسدون قروضهم على الرغم من تحسن دخل منشآتهم!!

أما بالنسبة للتشاركية مع البنوك التي تبين أن نظامها لا يسمح بمثل هذا الإجراء فتم إرسال كتاب إلى رئاسة مجلس الوزراء حول مقترحات إيجاد حلول لتمويل بعض المشاريع أو إيجاد نوع من التشاركية بين المصارف والمشاريع المتعثرة. كما يتم التنسيق لعقد اجتماع مع حاكم دمشق المركزي ووزارة المالية ليبحث إمكانية مساعدة بعض المشاريع ولو بتقديم ضمانات تساعد للحصول على قروض وجدولة مريحة لقروضهم، مشدداً على ضرورة تحصيل أموال الدولة من خلال دعم المشاريع التي وصلت إلى نسبة إنجاز كبير، ما يساعدهم على البدء بالسداد.

مشيراً إلى أن وضع المشاريع السياحية يختلف عن الصناعية، فالمنشأة الصناعية يمكن نقلها إلى المناطق الأمتة بعكس المنشآت السياحية. وفي سياق متصل طالب مصرف سورية المركزي المصارف العامة بأن تصنف الديون المتعثرة لديها وفق توجيهات السلطة الرقابية، وأن يتم العمل على تشكيل المخصصات اللازمة استناداً إلى هذا التصنيف، وأن يتم إنجاز الخطة الزمنية المدروسة والمعتمدة من مجلس إدارة المصارف بخصوص معالجة ملف الديون المتعثرة وتحصيل أموال المصارف.



الاستراتيجية التي يمكنها أن تقطع في فترة زمنية قريبة وخاصة التي تقع في مناطق أمتة وهي مهمة تواجه وزارة السياحة لإيجاد مناطق للارتياح السياحي وخاصة في ضوء توقعات بارتفاع نسبة الارتياح السياحي لهذا العام مقارنة بالعام الماضي لنتم العمل على زيادة عدد الفنادق ومنشآت التجمين والثلاثة.

الوطن

بين وزير السياحة بشر يازجي لـ«الوطن» أن عدداً من المقترضين المتعثرين تقع منشآتهم السياحية في مناطق أمتة، وقد شهدت إيراداتهم تحسناً ملحوظاً أكثر من قبل، ورغم ذلك بقوا غير ملتزمين بالتسديد إضافة إلى وجود عدد من المشاريع المتعثرة التي وصلت إلى نسب إنجاز عالية ولم يتمكنوا من السداد. علماً بأن إجمالي القروض السياحية المتعثرة يقدر بقيمة ٢٢ مليار ليرة سورية ٢٣٦٤ مشروعاً سياحياً.

وأكد يازجي أن الوزارة تقوم بالتعاون مع وزارة المالية والمحاكم المصرفية لمعالجة موضوع القروض المتعثرة ومعالجة أوضاع المقترضين الذين تم وضع منع سفر بحقهم. موضحاً أنه تم إنجاز قاعدة بيانات للمشاريع المتعثرة ونسب الإنجاز التي وصلت لها وأشار إلى وجود بعض المشاريع وصل تنفيذها إلى نسب كبيرة إلا أن المصارف وبسبب القوانين غير قادرة على إقراضها أو المشاركة لاستكمال إنجازها. لذا يتم العمل على إجراء معرض أو ملتقى للمشاريع الخاصة لتكون فرصة للمستثمرين للمشاركة بين المستثمر المتعثر والمستثمر الراغب بالاستثمار وتم وضع بعض المشاريع

تعددت الأسباب

والمصير واحد.. إعفاءات

في «السورية للتأمين»

الوطن

أعفى وزير المالية إسماعيل إسماعيل مدير الفرع ٢ للمؤسسة السورية للتأمين بدمشق غاندي نعمة من منصبه، ليكلفه مدير عام المؤسسة ياسر المشعل بالمعمل في شعبة الصيانة في المؤسسة. علماً بأن غاندي كان أحد «المتهمين» في التقرير النقدي الذي تحدثت عن تجاوزات مرتبطة في أحد العقود التأمينية مع شركة أجنبية وطلب التقرير في ذلك الوقت بنقله خارج المؤسسة وعدم تسليمه أي منصب إداري.

إلا أن أسباب إعفاء غاندي من منصبه ليست لها علاقة بما طالب به التقرير النقدي المذكور بحسب المعلومات التي حصلت عليها «الوطن»، وإنما يعود إلى أسباب أخرى غير معروفة، هي فقط من يفسر هبوط برتجه الوظيفية من مدير فرع إلى موظف في شعبة الصيانة في المؤسسة.

وفي سياق متصل أجرى مدير عام المؤسسة العامة السورية للتأمين عدة تنقلات إدارية لموظفين كانوا يشغلون مناصب في المؤسسة. وشملت التنقلات بحسب القرارات التي حصلت «الوطن» على نسخة منها تكليف أديب عساف بتسيير أعمال الفرع ٢/ بعد أن كان مسؤولاً عن إدارة بعض الملفات المتعلقة بجوالات السيارات في فرع المؤسسة ١/ بدمشق.

أما قرار الإعفاء الثاني فأصدره الدكتور مشعل وطال مدير مديرية الحسابات في السورية للتأمين محمد حسن وتكليف مازن مقدسي العامل في نفس المديرية بتسيير أعمالها، مع الإشارة إلى أن حسن المهفي من منصبه هو أحد «المتهمين» في التقرير النقدي الذي جابت غاندي وأشخاص آخرين، ولكن أسباب الإعفاء لم تكن بسبب التقرير، وإنما كما يتم الحديث عنه في المؤسسة جاء إعفائه لطلب منه لمسابك شخصية بحتة تتصل بشكل أو بآخر بظروف العمل.

«الأسود» يتأثر بديون اليونان انخفاضاً

شهدت أسعار النفط انخفاضاً وصل إلى ٢ بالمئة في نهاية تعاملات الأسبوع الماضي، بعد مكاسب مستمرة طوال ثلاثة أيام متتالية.

ويفيد تقرير نشرته (رويترز) بأن السوق تضررت من أزمة ديون اليونان وتراجع أسعار المنتجات المكررة، ومبيعات لجني الأرباح قبل عطلة نهاية الأسبوع. هذا ولم تستفد سوق النفط من بيانات تظهر انخفاضاً جديداً في عدد الحفارات النفطية قيد التشغيل في الولايات المتحدة.

ونقلت «رويترز» عن تقرير لشركة بيكر هيويز للخدمات النفطية أن إجمالي عدد الحفارات انخفض بمقدار ٤ هذا الأسبوع مقارنة مع ١٧ أسبوع الماضي. وأشار التقرير أيضاً إلى نشاط جديد للحفر في حوضي برميان وباكن في علامة على أن ارتفاع أسعار الخام يشجع منتجين للعودة إلى زيادة الإنتاج بعد تدهور الأسعار استمر ستة أشهر.

وهبطت عقود خام القياس الدولي مزيج برنت تسليم آب ١,٢٤ دولار، بما يعادل ١,٩ بالمئة لتسجل عند التسوية ٦٣,٠٢ دولاراً للبرميل، وهو أول انخفاض لها منذ يوم الإثنين. وانخفضت عقود الخام الأميركي تسليم تموز ٨٤ سنتاً بما يعادل ١,٤ بالمئة، إلى ٥٩,٦١ دولاراً للبرميل. وينتهي برنت الأسبوع منخفضاً ١,٣ بالمئة على حين تراجع الخام الأميركي ٠,٥ بالمئة.

«الأصفر» ينهي الأسبوع عند ٩٧٠٠ ليرة لغرام ٢١ قيراطاً

ارتفع سعر الذهب في الأسواق المحلية هذا الأسبوع مدفوعاً بارتفاع سعر صرف الدولار في السوق غير النظامية وتحسن سعر الأوضة في السوق العالمية خلال الأسبوع الماضي.

وبعد استقرار عند ٩٥٠٠ ليرة، زاد غرام ٢١ قيراطاً ٢٠٠ ليرة خلال الأسبوع الماضي، لينتهي تعاملاته أمس عند ٩٧٠٠ ليرة، و٩٣١٤ ليرة لغرام ١٨ قيراطاً. وعالمياً استقر الذهب قرب أعلى مستوى له في ثلاثة أسابيع مقارنة مع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) بشأن رفع أسعار الفائدة والخاوف بشأن اليونان رغم أن تعافي الدولار قيد مكاسب المعدن النفيس.

وبحسب تقرير نشرته وكالة (رويترز) استقر سعر الذهب في المعاملات الفورية عند ١٢٠٠,٥٠ دولار للأوضة. وينتهي المعدن الأصفر الأسبوع مرتفعاً ١,٨ بالمئة وهي أكبر زيادة أسبوعية في أكثر من شهر. وشعر المستثمرون بالارتياح تجاه حذر المركزي الأميركي هذا الأسبوع بعد الضغوط التي وقعت على الذهب بفعل توقعات لارتفاع أسعار الفائدة الأميركية قريباً للمرة الأولى في نحو عشر سنوات. وقد تقوض زيادة الفائدة الطلب على الأصول التي لا تدر عائداً مثل الذهب.

٢٠٠ ليرة سعر صرف الدولار المستهدف خلال شهر

علمت «الوطن» من مصدر مطلع على عمليات التدخل التي يقوم بها المركزي، أن سعر الصرف المستهدف للدولار الأميركي يتراوح بين ٢٠٠ و ٢٢٠ ليرة سورية، وهذا ما سوف يتحقق خلال فترة أقصاها شهر، إذ يتم العمل حالياً على ضبط السوق غير النظامية واحتوائها بهدوء وحذر.

وفي سياق متصل علمت «الوطن» أن اجتماع مصرف سورية المركزي مع شركات الصرافة المرحضة يوم الخميس الماضي لم يتضمن أي شيء جديد. إذ كشف مدير إحدى الشركات لـ«الوطن» أن الحديث كان يدور حول واقع العرض والطلب في السوق والأسعار. مبيناً أن الدولار يباع بسعر ٢٨٥ ليرة سورية للمواطنين للأغراض غير التجارية عبر أربعة مكاتب صرافة، وسوف يحافظ على هذا المستوى مع ثقل بسيط.

على أن يتم تخفيض السعر بشكل مدروس وبهدوء وصولاً إلى مستويات قريبة من ٢٠٠ ليرة. وأكد أن الطلب على الدولار لا يزال ضعيف جداً، مبيناً أنه لا يتم بيع المواطنين دولاراً للحيازة حالياً، إذ تنحصر عمليات البيع للسفر ولن يملك أوراًفاً وثبوتيات للحد من عمليات التلاعب عبر شراء الدولار من الشركات المرحضة وبيعها في السوق السوداء، وتراوحت أسعار صرف الدولار في السوق غير النظامية يوم أمس بين ٢٩٤ و٢٩٦ ليرة، بعد أن كانت قد ارتفعت قرب ٢٩٩ في نهاية الأسبوع الماضي، رسمياً يبلغ وسطي سعر صرف الدولار للمصارف وشركات الصرافة ٢٧٦,٣٥ و٢٧٦,٣٧ ليرة في آخر نشرات مصرف سورية المركزي.

أرقام باللون

لا تعديل على أوقات وجلسات التداول في البورصة خلال شهر رمضان

تبدأ بورصة دمشق أولى جلساتها في شهر رمضان، دون أي تعديل على مواعيدها أو على عدد الجلسات، أي على أي من شروط التداول، وكانت تعاملات الأسبوع قد تجاوزت ٢٧,٦ مليون ليرة سورية، جراء تداول ما يزيد على ٣٣٦,٦ ألف سهم، خلال الأسبوع الماضي. توزعت التعاملات على ١٢,٢٧ مليون ليرة ٦٦ صفقة عابرة بقيمة تجاوزت ٢٠,٢ مليون ليرة سورية، تم خلالها تداول ما يزيد على ٢٠٤,٦ أسهم ثمانية شركات. إضافة إلى صفقة ضخمة واحدة تجاوزت قيمتها ١٢,٢٧ مليون ليرة، بحجم ١٢٢ ألف سهم. ويتجاهل قيمة وحجم الصفقة الضخمة، نجد أن حركة التعاملات تتخطى الوسطي الأسبوعي للتعاملات في العام ٢٠١٥، إذ يبلغ وسطي القيمة ١٨,٢ ملايين ليرة سورية، والحجم ١٢٨ ألف سهم. وهذا مؤشر إيجابي لو تراقق بارتفاع ملموس في قيمة مؤشر السوق، لكونه يدل على ازدياد حجم التداول مع ارتفاع الأسعار، أي ارتفاع الطلب والإقبال على الشراء. وبالعكس لو تراقق مع انخفاض ملموس في المؤشر، لكونه يدل على ارتفاع مستوى العرض. ومن خلال تعاملات بورصة دمشق للأسبوع الماضي نجد أن الترقب هو السمة الغالبة للتداول، فال مؤشر يتراجع على نحو طفيف، إذ فقد ٢,٤٦ نقطة، معلقاً عند مستوى ١١٩٦,٣٤ نقطة، حيث انخفضت أسعار ٤ أسهم، وارتفع سعر سهم واحد.